



التصالح مع الموت والاختفاء والخوف

إن المئات من السوريين الذين أُجبروا على "المصالحة" مع نظام الأسد بموجب الضمانات الروسية، إما أنهم قُتلوا أو اختفوا في حملة ممنهجة من الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتجنيد القسري وتقديمهم كعلف للمدافع في أتون القتال المستمر في شمال سوريا.

بقلم: الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD)¹، 22 يوليو 2019

منذ عام 2016، استخدم نظام بشار الأسد، بمساعدة حلفائه من الروس والإيرانيين، الهجمات عشوائية وحرب الحصار للتفاوض من أجل استسلام العديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها قوات المعارضة سابقاً. وتضمنت العديد من عمليات الاستسلام تلك التي تم التفاوض عليها ما يسمى "المصالحة" التي عُرضت في الغالب على الأشخاص المنتسبين سابقاً لقوات المعارضة، ولكن في معظم الحالات، تم تقديم هذه العروض إلى جميع السكان الذين اختاروا البقاء بعد استعادة النظام لهذه المنطقة أو تلك.

إن "صفقات المصالحة" ["reconciliation deals"](#) هذه، التي تعهدت أن تضمنها روسيا بحيث يكون مضموناً تنفيذها، تم تصويرها بشكل أساسي على أن أولئك الذين بقوا في المناطق التي استعادها النظام سوف يستعيدوا حقوقهم ويتجنبون الاضطهاد والمضايقة، والأهم أنهم سوف يتجنبوا التجنيد القسري في قوات الأسد لمدة ستة أشهر على الأقل بحسب تلك الاتفاقات، في مقابل أن يدلوا بـ'اعتراف' تفصيلي بانتمائهم إلى قوات المعارضة ويوقعوا على أوراق رسمية تفيد بحملهم للسلاح وتراجعهم عن الأمر. وقد رحبت أجهزة دعاية النظام بهذه الاتفاقات كنموذج لعودة النازحين السوريين، الذين غالباً ما يندفع بعض أكثر الناس اليائسين منهم الذين يعيشون في ظل ظروف النزوح المتزايدة الصعوبة بهذا الطرح، ويتحركون باتجاه العودة.

¹ الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) هي حركة أنشأها الشعب السوري من أجل شعب سوريا. إنها رابطة ليس لها انتماء سياسي، وتعمل من خلال تقديم المشورة السياسية والمناصرة والحوار، كما تعمل على تعزيز وتأمين حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً من سوريا، لتمثيل آرائهم واهتماماتهم وتعمل لإسماع أصواتهم. وهي تجسد تنوع كل سكان البلاد، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو المعتقد الديني. إنها تناضل ضد العودة المبكرة أو القسرية. وهي تعتبر أن الحركة من أجل العودة الكريمة، القائمة على الاعتراف بحقوق المواطنين النازحين في سوريا، أمراً أساسياً لأي جهود لإنهاء النزاع والمساعدة في تعافي سوريا.



لقد حذرت الرابطة السورية لكرامة المواطن مراراً وتكراراً من أن "الضمانات" المقدمة بموجب "اتفاقات المصالحة" لا قيمة لها، وأن الأشخاص في هذه المناطق يواجهون بالفعل تهديدات يومية واعتقالات تعسفية وحالات اختفاء قسري، بل ويواجهون الموت قتلاً. وسيتم نشر تقرير شامل في الأسابيع المقبلة نتج عن شهور من الأبحاث في هذه المجالات أجرتها وحدة جمع البيانات وتحليلها في الرابطة السورية لكرامة المواطن SACD. ويظهر البحث أن أحد أكبر مصادر الخطر والمخاوف التي تواجه الناس في "مناطق المصالحة" هو التجنيد القسري في جيش الأسد.

إنهم قد أُجبروا على قتل الأشقاء

تتحدث العديد من التقارير والشهادات عن الممارسة الواسعة الانتشار التي يكون فيها الأشخاص الذين دخلوا "اتفاقات المصالحة" وعائلاتهم هم في نفس ذات الوقت مُلاحقين ومطلوبين لفروع الأمن لكونهم "مرتبطين بعناصر معادية للنظام" ومطلوبين لقوات الجيش لتجنيدهم به، وبالتالي، إرسالهم إلى أخطر خطوط المواجهة في منطقتي إدلب وحماة. وبمجرد تجنيدهم، يتم إرسالهم على الفور إلى هذه الخطوط الأمامية حيث يموتون غالباً على أيدي رفاقهم السابقين أو في ظروف غامضة بعيداً عن خط المواجهة نفسه.

لقد أصبح التجنيد القسري وسيلة للنظام لطمس ومحو ما يراه عناصر معادية للنظام تقف في طريق رؤيته المتمثلة في الهندسة الديموغرافية لصالح السكان المخلصين والمطيعين له. وهناك أمثلة عديدة على هذه الطريقة من الانتقام ضد الأشخاص الذين انضموا إلى 'المصالحة'.

في أحد هذه الحوادث خلال الأسبوع الممتد من 12 إلى 18 يونيو، وفقاً لمصادر الرابطة السورية لكرامة المواطن، قُتل ما يقرب من 100 إلى 120 جندي ممن تم تجنيدهم بالقوة في قوات النظام بعد اجتيازهم ما يسمى بعملية "المصالحة" في ظل الضمانات الروسية في مذبحه نفذتها قوات موالية للنظام بالقرب من شمال حماة، وكان الدافع وراء المذبحة هو نية العناصر للهروب من خط المواجهة. وقد تمكنت الرابطة من الحصول على أسماء العديد من القتلى في تلك المذبحة، بمن فيهم: محمد عبد الله ناجي، من تلبيسه، محافظة حمص، محمد بديوي، من تلبيسه، محافظة حمص، عدنان حسن المصري، من محافظة دمشق، ضياء السويحي، من تالدو، محافظة حمص، محمد أحمد الحوراني، من الحولة، محافظة حمص، حمزة صويص، من تلبيسه، محافظة حمص.



وقد أفاد ناشطون محليون أنه منذ بدء الهجوم الأخير على إدلب وشمال حماة، تم تجنيد حوالي تسعين من الشباب [ninety young men](#) في قوات الأسد من مناطق "المصالحة" في الزبداني والغوطة الشرقية والقلمون الشرقية والغربية وداريا والغوطة الغربية. لقد قُتل هؤلاء على أيدي إخوانهم من رفاق السلاح السابقين الذين غادروا هذه المناطق قبل أقل من عام. وكان قد انضم إليهم شباب من ريف حمص الشمالي الذي قامت أسرهم وعائلاتهم بتوثيق وفياتهم في الأشهر الأخيرة. وكان عشرات الشباب من المشاركين في "المصالحة" من الرستن من بين حوالي 150 رجلاً من قوات الأسد الذين قُتلوا في مايو / أيار في معركة واحدة [single battle](#) على خط الجبهة الشمالي في حماة.

في الواقع، كانت المعركة بمثابة ذبح جماعي لشباب قاموا بتسوية أوضاعهم مع النظام وهؤلاء غير مهينين للدخول في معارك كهذه، حيث تم إلقاؤهم بواسطة قادتهم الجدد في مواجهة هجوم مضاد عنيف من قبل قوات المعارضة في كفر نبودا في شمال حماة. وقد كان أن استولى جيش النظام على البلدة في منتصف اليوم في 22 مايو / أيار الماضي. وعندما بدأ الهجوم المضاد في الليلة التالية، ألقى ضباط النظام ببساطة "شباب المصالحة" الذين وصلوا حديثاً لمواجهة نيران أصدقائهم القدامى وأقاربهم. وأفاد مستشفى حماة أن معظم القتلى هم من الشباب من درعا وشمال حمص وريف دمشق. وقد دفع هذا الحدث أهالي درعا إلى الخروج في أكبر مظاهرات منذ 2011 ضد التجنيد القسري لشبابهم.

يرفض النظام الإفصاح عن أسماء الشبان المقتولين في الخطوط الأمامية في إدلب وحماة، لكننا تمكنا من التأكيد أن من بينهم بشار عدنان العلي، عمران بكور، حمزة صويص، محمد بديوي، محمد عبد الله ناجي، محمد أحمد الحوراني، ماهر اللطوف، مصطفى الصالح، محمد فنجان، محمد اليحيى، ضياء المروان، سليمان السراقبي وعشرات آخرين كانوا جميعهم في "ألوية التوحيد"؛ كذلك أنس الجزار، محمد محمود المرار، خالد محمد محارب، طارق أحمد زوبيا، وائل فايز النابلسي وعشرات آخرين ممن كانوا مع "الجيش السوري الحر"، وكانوا يقاتلون من أجل الثورة، ثم إنهم اختاروا البقاء و "المصالحة" ... وفي النهاية، ينتهي الأمر بهم بتجنيد النظام لهم في الخطوط الأمامية.

وتتفاقم مأساة وفاتهم المفجعة بسبب حقيقة أنهم دفعوا إلى الموت ولاقوه على أيدي رفاقهم السابقين، الذين اضطروا الآن لقتل بعضهم البعض. وعلى سبيل المثال، كان معظم مقاتلي المعارضة الذين قاتلوا في معركة 22 مايو / أيار في كفر نودا، أتين من مناطق شمال حمص، وكانوا من الذين رفضوا المصالحة مع النظام وفضلوا المغادرة في حافلات النزوح إلى شمال سوريا من خلال اتفاق روسي.



محمد العبدالله ، ملازم سابق بجيش النظام من الريف الشمالي في حمص، وهو قد انشق عن قوات المعارضة وغادر مع النازحين بعد رفضه للتسوية مع النظام. وهو يقاتل حالياً في ريف شمال حماة. هو قال: "أنا أعرف معظم الناس الذين أحاربهم هذه الأيام. جميعهم تقريباً قاموا بالمصالحة؛ بعضهم من مدينتي، والبعض الآخر من أقاربي. إنني إذا رأيت شخصاً منهم أعرفه، سأكون لست متأكداً من ردة فعلي، فقد أتردد في إطلاق النار عليه".

طارق، البالغ من العمر 27 عاماً من حمص، والذي يعيش حالياً في شمال سوريا، ظل مذهولاً منذ خبر وفاة أحد أصدقاء طفولته في معارك ريف حماة، وكان من الذين اختاروا "المصالحة" والبقاء... طارق قال عنه أنه "كان متردداً ... لم يستطع أن يقرر ما إذا كان سيذهب معنا أم لا ... ومن ثم، أقتعه جيرانه بأن روسيا ستضمن الاتفاق"...

المعضلات الأخلاقية والوجودية المفروضة على الناس من هذه المناطق هي بحق ضخمة ومحرزنة. يلوم بعض النشطاء الشباب الذين وقّعوا على اتفاقات المصالحة لاختيارهم التسوية مع النظام من أجل البقاء في منازلهم. ويتعاطف آخرون معهم بسبب معرفتهم للظروف الصعبة التي كانوا يعانون منها والاحتمال شبه المؤكد لتعرضهم للاختفاء القسري إذا فشلوا في التقدم للانخراط في الجيش عندما يتم طلبهم للتجنيد. لقد وقعوا بين مطرقة التجنيد القسري وسندان الاعتقال البشع بواسطة قوات الأمن إذا رفضوا الانخراط في جيش النظام. وكانت النتيجة بالنسبة للكثيرين رهيبة، بغض النظر عن الاختيار الذي قاموا به.

يتضح من أصل جميع الضحايا الذين وثقتهم الرابطة أنهم جميعاً جاءوا من مناطق مرت بعملية المصالحة منذ وقت ليس ببعيد. إن شهادات أقاربهم وأصدقائهم المقربين، وسمعة هؤلاء الضحايا ومسارات حياتهم خلال السنوات القليلة الماضية، تُظهر بوضوح أن بعضهم اعتاد القتال مع المعارضة المسلحة، بينما عاد آخرون منهم للتو إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام؛ وهي التي جذبتها دعاية النظام وأغرقتها الوعود الروسية بالأمان... وللأسف، تضخمت في بعض الأحيان هذه الوعود الزائفة بسبب سرديات ومقولات بعض المنظمات الدولية العاملة في سوريا.



الضمانات الروسية القاتلة

الضمانات الروسية، التي كانت العامل الحاسم لإقناع العديد من الذين بقوا في المناطق التي تغطيها "اتفاقيات المصالحة"، تودي بحياة الأشخاص بالمعنى الحرفي. هناك عدد من حالات الرجال من "مناطق المصالحة" الذين رفضوا الانضمام إلى الخدمة العسكرية - بالاعتماد على الضمانات الروسية بعدم اعطائهم مهلة للالتحاق بجيش الأسد لمدة ستة أشهر على الأقل بعد توقيع الاتفاقيات - وهؤلاء كان يتم القبض عليهم أو اختفائهم وأحياناً يتم قتلهم على أيدي قوات الأمن التابعة للنظام.

في بداية مارس / آذار 2019، في ريف حمص، تم قتل إبراهيم عبيد [Ibrahim Obaid](#)، طارق زكور ومحمد طريه، وتم إرسال جثثهم إلى أسرهم، وكان ذلك بعد أن تم اعتقالهم لرفضهم تجنيدهم بعد أقل من ثلاثة أشهر من بدء اتفاق المصالحة المضمون من قبل روسيا. وقد اعتُقل عشرات الأشخاص الآخرين من ريف حمص الشمالي، من الذين اشتركوا في التسوية ورفضوا التجنيد في الجيش على أساس الضمانات الروسية، وهم لا يزالون حتى الآن في سجون الأسد، ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

إن وضع ريف حمص الشمالي ليس فريداً، حيث تلقى أهالي الغوطة الشرقية 4000 تقرير استدعاء يأمر أصحابهم المستدعون بالحضور للتجنيد في وحدات الجيش لأداء الخدمة العسكرية بعد إتمام "المصالحات" مباشرةً [immediately](#). وقد صدرت هذه الاستدعاءات رغم النص الصريح الوارد في الاتفاق الذي يمنح أولئك الذين يقومون بالمصالحة مدة ستة أشهر قبل أن يتم دعوتهم للانضمام إلى الخدمة العسكرية. وقد اختار عدد كبير من الشباب الذين ظلوا في شرق الغوطة أن يطيعوا الأوامر [obey the orders](#) لتجنب الاعتقالات التي بدأت تحدث ضد البعض الذين رفضوا الحضور للتجنيد.

وتتعرض مدن وقرى درعا المختلفة لعشرات من حالات التجنيد والاحتجاز القسري التي تشكل جميعها انتهاكاً لما تم الاتفاق عليه بين المناطق التي تمت المصالحة بينها من جهة وبين الروس والنظام من جهة أخرى. وتقوم قوات الأمن التابعة للنظام في درعا باعتقال الأشخاص الذين لديهم "بطاقات تسوية" كل يوم. وقامت مجموعة 'أحرار حوران' بتوثيق 683 حالة اعتقال [of arrests](#) منذ توقيع الاتفاق في يوليو 2018

لقد أجرى معظم هؤلاء الأشخاص بالفعل عملية التسوية والمصالحة مع النظام. في يونيو / حزيران فقط، قُبض على عبد الحميد عبد الرزاق الزعبي وسعيد يوسف السعيد أثناء مرورهما على 'حاجز



التبليين' على طريق 'تسيل البكار' في الريف الغربي لدرعا ، بينما خالد كايد الشقران تم اعتقاله عند نقطة تفتيش في بلدة معربة. وتم القبض عليهم جميعاً رغم حملهم "بطاقات تسوية".

وبمجرد حدوث هذه الاعتقالات، لا أحد يعرف مصير المعتقلين. وانتهى المطاف ببعض القتلى بأن عادت جثثهم إلى عائلاتهم وعليها علامات تعذيب واضحة، مثل أحمد حمدي كشكوش من درعا، حيث تم تسليم جثته لعائلته في بداية يونيو / حزيران بعد قرابة تسعة أشهر على اعتقاله.

اختيار الهروب

الخيار الوحيد للغالبية العظمى من الشباب من "مناطق المصالحة" هو الفرار؛ سواءً إلى لبنان أو شمال سوريا أو أي مكان آخر، بحيث سيكون لديهم فرصة للبقاء على قيد الحياة. ولكن مع تصاعد الهجوم الروسي على إدلب، وتصاعد المشاعر المعادية للاجئين في لبنان وتركيا، فإنهم يجدون أن فرصتهم للوصول إلى بر الأمان تتضاءل.

في 20 يونيو / حزيران، سلم الأمن العام اللبناني الناشط عثمان طه إلى المخابرات السورية بعد أن دخل لبنان بطريقة غير شرعية قبل بضعة أشهر. لقد وافق طه على "تسوية الحالة الشخصية" (PSS) مع النظام في مايو / أيار 2018 ضمن "اتفاقية المصالحة" الأوسع نطاقاً التي أبرمتها بلدة الرستن في شمال حمص بموجب الضمانات الروسية. ولكنه هرب إلى لبنان بعد أن اكتشف أنه مطلوب للخدمة العسكرية كجزء من حملة التجنيد التي تستهدف الشباب في "مناطق المصالحة" لإرسالهم لمحاربة [sent to fight](#) قوات المعارضة في الشمال السوري.

دخلت المناطق الشمالية من حمص في مصالحة مع النظام في مايو / أيار 2018، مع وجود عدد كبير من الشباب في المنطقة. ومع ذلك، وبعد شهر واحد من "اتفاق المصالحة" (على الرغم من الضمانات الروسية بأن المصالحة ستكون خالية من التجنيد لمدة ستة أشهر على الأقل)، قام النظام بالقوة بتجنيد جميع الأشخاص المنتسبين إلى "الجيش السوري الحر" للقتال في ريف شرق حمص. وعندما حدث هذا، تم إرسال مجموعة كاملة منهم إلى المناطق الشرقية ليتم الايقاع بهم بكمين نصبه داعش، وقد مات العشرات من الأشخاص الذين تم تجنيدهم قسراً والذين دخلوا في اتفاقات "تسوية الحالة الشخصية" (PSS) في ذلك الكمين.

وبعد بضعة أشهر، تم اعتقال [arrested](#) الزعيم السابق لـ "جيش التوحيد"، وهو فصيل تابع للجيش السوري الحر، منهل الصلوح، على أيدي أمن النظام إلى جانب رئيس مجلس المعارضة المحلي في بلدة تلبيسه (التي تقع على بعد 10 كيلومترات إلى شمال حمص)، أسامة سعد الدين جوخدار، وكذلك



بعض من كبار السن من المنطقة الذين ساعدوا في وقت سابق في "عملية المصالحة"، وأبرزهم 'ناصر الكهم'.

ولم تكن هناك توضيحات بشأن الاتهامات الموجهة لمن تم القبض عليهم، ولا يُعرف مكان وجودهم حتى الآن. وقد وقعت هذه الاعتقالات بعد حوالي عشرة أيام من اعتقال "الضحيك"، الذي أُطلق سراحه مقابل جلب المزيد من الشباب من "مناطق المصالحة" أو استدعائهم من المناطق التي فروا إليها كمهجرين لإرسالهم إلى الخطوط الأمامية.

دفعت تهديدات بالقتل على خط المواجهة أو التعرض للاختفاء القسري بواسطة قوات أمن الأسد كلاً من عثمان طه وعشرات الشباب إلى البحث عن مخرج من "المناطق المصالحة" في شمال حمص إلى المناطق الشمالية لسوريا أو لبنان. وإن ما كان من المفترض أن يكون نموذجاً لعودة الأعداء الهائلة من النازحين السوريين أصبح الآن دافعاً آخر للنزوح.

وبعد مرور عام تقريباً على إبرام اتفاق المصالحة الأخير، يمكننا أن نرى بوضوح أن نظام الأسد كان قادراً على الاستفادة من الشباب الذين بقوا في "مناطق المصالحة" عن طريق تجنيدهم قسراً ونشرهم على الخطوط الأمامية للجبهات الأكثر عنفاً. إن الجزء الأكثر حيوية من السكان في المناطق التي كان يمكن أن توفر نوعاً من المقاومة لسياسات النظام يتم طمسه والإجهاز عليه فعلياً بهذه الطريقة. وفي الوقت نفسه، تواصل قوات الأمن التابعة للنظام اعتقال الأشخاص من هذه المناطق وقتلهم من الذين يعتبرهم النظام تهديداً مباشراً لسلطته. ويتم تنفيذ عمليات التوقيف والقتل هذه في انتهاك مباشر لشروط الاتفاقات التي ضمنتها روسيا؛ وهو ما يمثل دليلاً على السياسات الانتقامية للنظام التي تستهدف أي شخص كان ينتمي سابقاً للمعارضة.

تعد مناطق "اتفاقيات المصالحة" اليوم من بين أكثر المناطق غير الآمنة في دولة الأسد الفاشلة [failed state](#). إن الاعتقالات والاختفاء القسري والتجنيد القسري الذي يصل في كثير من الأحيان إلى عقوبة الإعدام قد صارت أحداثاً يومية. وبعيداً عن كون هذه المصالحات تمثل نموذجاً لعودة ملايين النازحين السوريين، فإنها تقدم بالفعل تحذيراً وتأكيذاً للمجتمع الدولي بأن أي حل يجلب الأمل في سلام دائم في سوريا يجب أن يتضمن آلية دولية قوية لمراقبة وضمان حقوق جميع السوريين، وخاصة أولئك الذين كانوا بالفعل في الطرف المتلقي لسلوك الأسد الإجرامي.